الرياض

الثلاثاء 23 شعبان 1426هـ - 27 سبتمبر 2005م - العدد 13609

اليوم الوطني نظرة استراتيجية

د. عبدالوهاب بن سعيد القحطاني*

نعيش هذه الأيام الذكرى التاريخية لتوحيد المملكة للتأكيد على الوحدة الوطنية والتلاحم بين القيادة والأمة، فوحدتنا تزداد بتمسكنا بما حققه لنا الوالد المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود من مكتسبات رئيسة أهمها الوحدة والأمن والأمان. وأجدها مناسبة طيبة أن أتحدث من وجهة نظر استراتيجية عن تمسكنا بما حققه الموحد الملك عبد العزيز من إنجازات تاريخية عظيمة تشهد على حكمته وبعد نظره، وذلك بتطوير الفاعلية والكفاءة الإنتاجية في المملكة.

لقد كان لتوحيد المملكة بقيادة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود طيب الله ثراه أهمية وأثر كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي الاقتصادي الذي نشهده اليوم في المملكة. وهذه الوحدة كانت نتيجة بعد النظر الاستراتيجي الذي اتصف به الملك عبد العزيز لتوحيد البلاد وجعلها منارة للإسلام ودعماً للعرب والمسلمين. ولقد ركز في توجيهاته للمسؤولين في الدولة الفتية على الإخلاص في العمل لله تعالى لخدمة الدين ثم لخدمة المواطنين. فقد كان يتابع غفر الله له الأمور صغيرها وكبيرها حرصاً منه على سرعة إنجاز الأعمال الحكومية التي تخدم الأمة.

اليوم الوطني يحمل في مضمونه تجسيد الوحدة وتجديد الولاء للقيادة التي تعتبر بلا شك رمز هذه الوحدة التي أوصى بها ديننا الإسلامي الحنيف، حيث جعل التلاحم والتراحم والتعاون بين القائد والأمة من أسباب نجاحنا في تحقيق أهداف بلادنا الاستراتيجية والقصيرة على حد سواء.

ولقد ساعدت نظرة الملك عبد العزيز الاستراتيجية على توحيد البلاد وتسخير مواردها لخدمة المملكة والعرب والمسلمين، ولتصبح اليوم قوة اقتصادية وسياسية في العالم، حيث تستمد قوتها الاقتصادية بدرجة كبيرة من كونها أكبر دولة مصدرة للبترول الذي يعتبر عصب الحياة في العالم، وبالأخص في الدول الصناعية المتقدمة، لهذا تحتل المملكة موقعاً إستراتيجياً في سوق الطاقة. لا تتوقف أهمية المملكة الاستراتيجية على كونها مركز إمداد الطاقة وأكبر مصدر للبترول، بل لكونها أكبر دولة في العالم من حيث الاحتياطي البترولي الذي يعتبر من الميزات الاستراتيجية التنافسية للمملكة. ولا ننسى القوة الدينية للمملكة لأنها تحتضن الحرمين الشريفين، حيث يتوجه المسلمون إلى الكعبة المشرفة في صلواتهم خمس مرات في اليوم، ويقصدها الملايين من المسلمين للحج والعمرة.

وللاستفادة من عضوية المنظمات الدولية ذات التأثير القوي والمباشر في الاقتصاد السعودي، فقد رأت الحكومة السعودية بقيادتها الحكيمة ضرورة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لتزيد من قوتها الاقتصادية، وذلك من خلال المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية بعد الانضمام للمنظمة التي تشجع على تذليل صعوبات النفاذ في الأسواق، وتساعد على التكامل الاقتصادي العالمي بين الدول الأعضاء. وهذا التوجه الاستراتيجي يستوجب تطوير بيئة المنافسة في القطاعين الخاص والحكومي في المملكة.

والمتابع لما يجري في العالم من تغيرات يرى أننا نواجه تحديات عالمية تتطلب من المملكة التكيف والمواكبة لكونها جزءا من هذا العالم الذي تتنافس فيه الدول على نصيب الأسد في الأسواق العالمية، لذلك أرى أهمية اليوم الوطني في مراجعة سياساتنا المحلية والدولية والتزامنا بالثوابت التي تقوي مواطنتنا ولا تتعارض مع هذه السياسات. دول العالم تتنافس من منطلق تنافسي يتركز حول تحقيق الأهداف الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عاليتين. اليوم الوطني يعد من المناسبات الخاصة التي نقيم فيها الأداء الشامل للاقتصاد الوطني ونعيد فيه النظر في ما سبق من سياسات سواء استراتيجية أو قصيرة المدى لنرى ما يمكن تطويره لنواكب العالم اقتصادياً.

الكفاءة الإنتاجية في المملكة بشكل عام ليست على المستوى التنافسي العالمي المأمول لعدة أسباب منها حداثة هذا الكيان العظيم المملكة العربية السعودية، واختلاف مفهوم الأعمال من مجتمع لآخر وغياب العنصر البشري السعودي المدرب، وافتقار الكثير من الشركات السعودية للثقافة المؤسسية، والقصور في الكثير من المهارات والقدرات التنافسية. ومن البديهي أن تطوير الكفاءة الإنتاجية

في المملكة يحتاج إلى برامج تدريبية فاعلة تتناسب مع المتغيرات العالمية وأهداف الحكومة والقطاع الخاص معاً، فالموارد البشرية عنصر هام في التنمية الاقتصادية. تحتاج المملكة إلى تطوير الإنتاجية من خلال زيادة ميزانية البحوث والتطوير في القطاعات الإنتاجية الصناعية وتشجيع المعاهد والمراكز المهتمة بالبحوث لزيادة إسهاماتها في البحوث التطبيقية والإبداع والابتكار التكنولوجي وتعزيز الهيئات الحكومية المتخصصة في البحوث والتطوير ومشاركة العلماء والباحثين والمفكرين في وضع السياسات الوطنية للبحث والتطوير وتعزيز التكامل بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص في مجال البحث والتطوير وتطوير مراكز المعلومات وزيادة فاعليتها وكفاءتها وتوفير البيئة المناسبة للمؤسسات المهنية لمساعدة العمال على العطاء.

ومن الأهمية استثمار الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة الذي يكسبها ميزة إستراتيجية تجذب الشركات العالمية للاستثمار فيها، خصوصاً بعد إعادة هيكلة السياسات التجارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالقرب الجغرافي من الأسواق والمواد الخام التي من أهمها البترول والبتروكيماويات، لكنني اشدد على عدم أخذ الموقع الجغرافي كميزة إستراتيجية مسلم بها لأن التطور الحديث في المواصلات والاتصالات ساهم في تقارب العالم كقرية اقتصادية صغيرة مما جعل الموقع الجغرافي أقل أهمية من السابق. لا شك أن المملكة تنعم بالاستقرار السياسي الذي يعتبر حافزاً قوياً في نمو نشاطات الشركات الوطنية والأجنبية التي تبحث عن دول أكثر استقراراً سياسياً كالمملكة، فرأس المال يبحث دائماً عن بيئة اقتصادية مستقرة تساعده على النمو وتحقيق الربح. وتسهم القيادة السعودية الحكيمة في تشجيع الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية، حيث تم تأسيس صندوق الموارد البشرية للعمل على تنمية الموارد البشرية السعودية لكونها أهم عناصر النجاح في السياسات الاقتصادية السعودية. ويعد قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لإعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى من المؤشرات الرئيسة على توجه المملكة نحو تطوير سياساتها الاقتصادية التي تدعم فاعلية وكفاءة الاقتصاد السعودي. وخلاصة هذا المقال أننا بحاجة لأن يكون اليوم الوطني العزيز علينا يوماً نتذكر فيه ما أنجزه موحد المملكة الملك عبد العزيز من خلال العمل الدؤوب الذي اعتمد على الله ثم ما حققته سواعد المخلصين من أعمال على مستوى عال من الفاعلية والكفاءة التي نراهما في هذا الكيان العظيم، فالأعمال تقاس بالنتائج.

* أستاذ الإدارة الاستراتيجية والتسويق المساعد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

asalka@yahoo.com